الدرس الثالث ضمن المحور الثالث المعنون بـ: الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

تمهيد:

اكتشفت الجزائر مع مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي بأن تجربتها في التنمية ضمن توجهها المخطط بقيت دون المستوى المرجو حيث أن الفترة الانتقالية أكدت مدى تراجع أداء القطاعين الاستراتيجيين والذين عولت عليهما الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حيث بقيت مساهمة كل منهما جد هامشية في الناتج الإجمالي المحلي، ومن ثم برزت نوايا لدى السلطات المركزية إلى ضرورة وضع برامج أكثر كفاءة تبنى على التخطيط الفاعل للمدى الطويل وأطلقت الجزائر البرنامجيين الخماسيين الأول والثاني مع توجهها لإعطاء صافره للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول لهيكلها الاقتصادي والذي سجل اختلالات متواصلة كادت أن تعصف بكيانها كليا، حيث كشفت أزمة انهيار أسعار المحروقات في سوق الطاقة الدولي مدى تبعية الاقتصاد لهذا القطاع المزدهر فضلا عن انتشار الركود بسبب غياب إنتاجية محلية ولا حتى حركية في الأسواق المحلية لتفشي البطالة وتراجع المستوى المعيشي للفرد الجزائري، فحدة أزمة المديونية لسنة 1986 كشفت عن أن الجزائر إذا لم تسيطر على الأوضاع يمكن أن تتجه إلى أزمات أعمق تشمل الجانب الاجتماعي ولعل أحداث أكتوبر 1988 شاهدة على ذلك، كل هذه الأسباب أجبرت الجزائر لأن تلجأ لطلب المساعدة من المنظمات الدولية لإعطائها التوجيهات التقنية الكفيلة بإعادة بعث اقتصادها والقدرة على تسديد ديونها الخارجية، لتتدخل هيئة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعقد اتفاقيات الاستعداد الائتماني **"اتفاقية ستاندباي" (Standby Arrangement)*** عام 1989، والذي سمح بإعادة الجدولة للديون الرسمية مع **'نادي باريس'**** والتفاوض بشأن جدولة الديون مع **'نادي لندن'** ومنه بدأت الحكومة بتطبيق التعليمات المنصوص عليها من طرف صندوق النقد الدولي، كما أنها قامت بسن العديد من القوانين التي نظمت هذه العملية، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما المجلس الوطني لمساهمات الدولة والمجلس الوطني للخوصصة.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي أهم الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لإعادة هيكلت اقتصادها؟ وفيما تمكن أهم الدوافع والأسباب التي قادتها للقيام بذلك؟

---

* - **اتفاق الاستعداد الائتماني Stend by arrangement**: هو تعهد يلتزم من خلاله صندوق النقد الدولي بمنح قروض للبلد الذي يطلب المساعدة من أجل معالجة وتسوية مشكلة الاختلال في ميزان المدفوعات، شريطة أن يلتزم الطرف المقترض بكل الشروط التي يمنحها الصندوق.

** - **نادي باريس** هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسئولين ماليين ممولين من طرف 19 دولة تعد من أكبر الدول والاقتصاديات في العالم، حيث تقدم المجموعة خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون التي عجزت الدول على تسديدها بدلا من إعلان إفلاسها، كما تقوم بالتخفيف من عبئ الديون عن طريق التخفيض من فوائد خدمات الدين، وغالبا ما يتم تسجيل هذه الدول المدينة من طرف صندوق النقد الدولي بعد فشل كل الحلول البديلة لتسديد الدين في آجاله.

ملاحظة: يجب التفرقة بين هذين النمطين من الإصلاحات الاقتصادية

النمط الأول: إصلاحات الجيل الأول '1980-1989' إصلاحات غير أصولية.

النمط الثاني: إصلاحات الجيل الثاني '1990- 1999' إصلاحات أصولية.

تابع للدرس:

1- ماهية الإصلاحات الاقتصادية :

1-1- مفهوم الإصلاحات الاقتصادية:

يقصد بالإصلاحات الاقتصادية في المفهوم التقليدي مجمل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير. ويعبر عنها أيضا بأنها حزمة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني اختلال في التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي.

1-2- أنواع الإصلاحات الاقتصادية:

وهذه الإصلاحات قد تقوم بها الدولة من تلقاء نفسها وتكون مبنية على مقارباتها بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية، ويطلق عليها في هذه الحالة **الإصلاحات الاقتصادية غير الأصولية** التي تشجع على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد تم اعتمادها خصوصا في دول أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين).

وفي الحالة الثانية قد تكون الدولة مجبرة على القيام بها، فتنطلق هذه الإصلاحات من مقاربات مستمدة من الفكر المرجعي للمؤسسات النقدية الدولية (الفكر النيوكلاسيكي) ويطلق عليها **بالإصلاحات الاقتصادية الأصولية.**

1-3- الدوافع وأسباب التي قادت الجزائر لتبني الإصلاحات الاقتصادية:

هناك العديد من العوامل أدت إلى انتهاج الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي نذكر منها ما يلي:

1-3-1-التشوه الذي بقي يعانيه الهيكل الإنتاجي الجزائري: يعد هيكل الإنتاج عاملا أساسيا في حدوث الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، لكون هذا الاختلال يساهم بصورة مباشرة في نقص عرض السلع والخدمات في الاقتصاد عن مستوى الطلب المحلي عليها.

1-3-2- العجز المتواصل في ميزانية الدولة: نعني بالعجز في الموازنة العامة ظهور عجز فجوة كبيرة فيها، حيث يؤكد غالب الاقتصاديين بأن هذه الفجوة تعد سببا رئيسيا في تواجد العديد من الاختلالات.

1-3-3- تراجع أداء قطاع التجارة الخارجية: وقد يتجلى هذا من خلال العجز المتواصل في الميزان التجاري لدى الحكومة الجزائرية إذ سجل هذا الحساب عجزا طوال الفترة (1969-1978) وحتى خلال السنوات ما بين 1984-1989، وهذا ما يؤكد بأن معدلات التغطية كانت غير متاحة بحيث لم تكفي الإيرادات المالية الناتجة عن عملية التصدير (97% منتجات نفطية) تغطية المدفوعات الناتجة عن عملية الاستيراد، كما يؤكد الهيكل السلعي للواردات بأن الآلة الإنتاجية بقيت دون المستوى المطلوب حيث قطاع الصناعة والفلاحة لم يستطاعا حتى توفير أدنى متطلبات المجمع الجزائري، حيث كانت تستورد الجزائر ما يفوق نسبة 60 % من وارداتها سلع نهائية وأكثر من 25 % سلع نصف مصنعة والباقي مواد أولية تدور بصفة بسيطة تحول للاستهلاك وهذا ما يزيد من توضيح الاختلال الذي ارتبط بالهيكل الاقتصادي في الجزائر طوال مرحلة التسيير الذاتي.

1-3-4- ارتفاع المديونية الخارجية: ازدادت مديونية الجزائر اتجاه العالم الخارجي بفعل انخفاض أسعار النفط عالميا وتصل إلى مستوى قياسي يقارب 33 مليار دولار أواخر 1989 أي ما نسبته 46.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي شكل عبء ثقيلا على الاقتصاد الوطني.

2- مضمون الإصلاحات غير الأصولية "إصلاحات الجيل الأول" شملت عقد الثمانينات من لقرن الماضي 1980-1989:

اعتمدت الجزائر مع مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي جملة من الإجراءات والتدابير في السياق الاقتصادي لإصلاح بعض التعثرات في مجال التسيير ولعلب هذه الإصلاحات كانت غير أصولية ناتجة من السلطة المركزية مدعمة بإرادة محلية بعيدة عن التوجهات الدولية التي دائما تطمح لمرافقة الدول في حل مشاكلها الاقتصادية في مجال تحقيق التنمية، ولعل من أهم هذه الإصلاحات نذكر ما يلي:

2-1- إصلاح سياسة التخطيط: برزت خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات نية وإرادة قوية لدى الحومة الجزائرية لإنجاح التجربة التنموية الاشتراكية، خاصة وأنها خصصت أظرفه مالية جد معتبرة لتنمية قطاع الصناعة والفلاحة حيث التزمت بسياسة التخطيط الممنهج خلال الخماسيين الأول والثاني ومن بين أهم النقاط التي ركزت عليها سياسة التخطيط ما يلي:

- تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات وهذا ما يؤكد وجود استشراف ورغبة لوضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى.
- تحقيق وظائف التخطيط المركزي بالاهتمام بالوظائف الأساسية.
- إعطاء الأولوية للمخططات التنموية المحلية على مستوى الولاية والبلدية في إطار التخطيط المركزي.

2-2- إصلاح النظام الجبائي: من خلال إعطاء أهمية بالغة لاستحداث نظام جبائي محلي قوي قادر تحصيل الإيرادات المالية الناتجة عن الالتزام الجبائي لكل المكلفين بالدفع وهذا في مجال الجباية العادية فضلا على ضمان مردودية الجباية النفطية وتمويل الاستثمارات المنتجة من خلالها.

2-3- إصلاح القرض والبنك: نص المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع انتشار البنوك على المستوى الوطني مع تجنيد وتوجيه ادخار الأعوان الاقتصاديين للمساهمة في تمويل التنمية، هذا وقد نص الخماسي الثاني من خلال بعض الإجراءات التي نص عليها تخص تعديل مهام البنك المركزي باعتباره المسئول الأول عن إعداد وتنفيذ السياسة النقدية ومتابعة المخطط الوطني للقرض والنقد وتوفير الشروط اللازمة لاستقرار النقد والنظام المالي عامة، بالإضافة إلى دعم استقلالية الخزينة العمومية.

2-4- إصلاح نظام الأسعار: يهدف تحرير الأسعار إلى تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة حيث أعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى القانون 89-12 الصادر في جويلية 1989، ويمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتجات التي ينص عليها أي قانون عن تحديدها وهي تطبق على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات.

2-5- إصلاح المؤسسات العمومية من خلال سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية:

تميزت مرحلة التسيير الاشتراكي بضخامة المؤسسات العمومية وغياب التخصص في نشاطها، مما أدى إلى تفكير السلطات في الحد من الوضع المتأزم عن طريق إعادة الهيكلة لتجنب الإختلالات والانحرافات التي واجهت

المؤسسات العمومية، والعنصر الجوهري الذي جاءت به إعادة الهيكلة هو تجزئة المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات عمومية صغيرة.

فمن خلال الآثار التي خلفتها المؤسسة العمومية في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات والعراقيل التي شهدتها تم الوصول إلى نقطة استوجبت اتخاذ القرار والحلول العاجلة للخروج من المشاكل التي أصبحت تتخبط فيها المنظومة الجزائرية، فاتخذت من خلالها إجراءات منذ بداية الثمانينيات لتطبق ابتداء من البرنامج الخماسي الأول (1980-1984)، تدعى هذه الإجراءات بسياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستمرت حتى نهاية الثمانينيات، لتبدأ بعدها إصلاحات أخرى من الجيل الثاني، فلقد تفاقم العجز المالي في المؤسسات العمومية خاصة والذي بلغ سنة 1978 حوالي 180 مليار دينار، إلى ضرورة مراجعة نظام التسيير باعتماد نظام الاستقلالية والاحتكام إلى قانون السوق في العمل الاقتصادي.

فماذا نعني بأسلوب إعادة الهيكلة للتسيير؟

وما هو المرجى من هذا النمط الإصلاحي؟

إنّ عملية **إعادة الهيكلة** كانت نتاج الوضع الذي آلت إليه البلاد خلال أزمة النفط وتهاوي أسعار المحروقات والتي كشفت عن أن الجزائر تعيش أزمة مالية خانقة تجلت في عجزها عن تسوية استحقاقات الدين الخارجي وحتى الأعباء الناجمة عنه، فتحتم على المسئولين إعادة النظر في وجهة المؤسسات العمومية وتحديد أهدافها في إعادة الهيكلة التي ترمي إلى تحقيق التحكم في تسيير المؤسسات مع إعادة توزيع وتأطير المهارات حسب ما تقتضيه مواجهة حاجيات البلاد.

إعادة الهيكلة هي عبارة عن عملية لإعادة التوازن إلى المؤسسة ومن خلال مفهومها الإستراتيجي يعرفها الكاتب "**مارك أوليفي**" على أنها مجموعة بدائل اختارتها السلطة لتصحيح مسار التنمية الهدف منها فك العزلة عن المناطق النائية أو المحرومة عن طريق اللامركزية للتوظيف والتصنيع.

وقد تمثلت إعادة الهيكلة في الجزائر كسياسة ضمن نمطين وهما **إعادة الهيكلة العضوية والمالية العمومية** لهذه المؤسسات من أجل تدعيمها باستقلالية أكبر.

ويقصد **بإعادة الهيكلة العضوية** هي عملية تجزئة المؤسسات الكبرى التي تعاني من صعوبة التسيير إلى وحدات أو مؤسسات عمومية صغيرة الحجم يمكن للمسئولين التحكم في تسييرها وتحسين مردوديتها المالية

والاقتصادية، وتماشيا مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية فقد تم سنة 1982 تقسيم 70 مؤسسة وطنية صناعية إلى 322 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

أما بالنسبة **لإعادة الهيكلة المالية** فإنها تقوم على مبادئ كما تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، حيث تتمثل هذه العملية في اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تحسين الهيكل المالي للمؤسسة العمومية (**مسح ديونها وتقديم التمويلات اللازمة لإعطائها دفعة قوية في مجال الاستثمار مرة أخرى**)، وذلك قصد تمكينها من التكيف مع وضعها الجديد، وقد تمثلت هذه الإجراءات في إدخال عدد من التقنيات الحديثة كالحساب الاقتصادي وأساليب تسيير حديثة كالبرمجة الخطية للوصول إلى تحقيق أهدافه.